قرار لجنة الفصل النهائي

رقم القضية لدى لجنة الفصل	رقم قرار لجنة الفصل	تاريخ صدور القرار
46/114	5420/ل/د1/2024م لعام 1446هـ	1446/05/10هـ الموافق 2024/11/12م
نوع الدعوى	التصنيف	سبب النهائية
مدنية	استغلال محفظة	فوات موعد الاستئناف

الوقائع

تتلخص وقائع هذه الدعوى في أن المدعي تقدَّم إلى اللجنة بصحيفة دعوى ضد الشركة المدعى عليها، جاء فيها ما نصه: "يوم (--) قمت بعمل تحويل من حسابي ببنك الشركة المدعى عليها إلى محفظتي بالشركة المدعى عليها وتم الخصم من حسابي بالفعل مبلغ (266.29 دولار) ومرفق لحضراتكم (صورة التحويل)، ولكن لم تظهر بمحفظتي بالشركة المدعى عليها، فتواصلت مع الشركة المدعى عليها في نفس يوم (--) وتقدمت بشكوى برقم (--)، وانتظرت يوم عمل ولم أجد منهم أي استجابة أو رد أو حتى إفادة حول أين مالي، لأتجه بعد ذلك في يوم (--) إلى ساما فتقدمت بشكوى رقم (--) وتم إغلاقها لأن الإفادة والخلاصة أن أموالك لدى الشركة المدعى عليها فأذهب إليهم، ولكنى يوم (--) تواصلت مع خدمة عملاء ساما وشرحت لهم كل التفاصيل وأخبروني أن أتقدم مرة أخرى بشكوى أخرى فتقدمت بشكوى رقم (--) بتاريخ (--)، ولكن أعطوني نفس الإفادة وهى أن أموالك لدى الشركة المدعى عليها (مرفق لكم صور الشكوى من ساما الذين أخبروني ما فائدته أن مالي لدى الشركة المدعى عليها)، ومن هنا تبدأ القصة مع الشركة المدعى عليها في يوم (--) أنا اتجهت إلى هيئة السوق المالية وتقدمت بشكوى رقم (--) لكي أثبت ما يحدث وأثبت أن هناك استيلاء من الشركة المدعى عليها على مالي، ومرفق لحضراتكم (صورة الشكوى وتفاصيلها مع توضيح طلباتي في ذلك الوقت) فأنا لم أكن أريد إلا حقي فقط، ومن ذلك التاريخ (--) أحاول تقريباً يومياً ومن قبل عيد الأضحى وأنا أقوم بالاتصال على خدمة العملاء لدى الشركة المدعى عليها، وإرسال إيميلات إلى (--)، وإرسال على حسابهم بتويتر خاصتهم وكانت النتيجة طلبت رفع شكاوى داخلية بالشركة المدعى عليها بأرقام (--) و (--) و (--) و (--)، ونتيجة هذه الشكاوى الداخلية هو التصعيد والتعزيز للقسم المختص الذي لا أعرفه فمن هو لا أعلم!! وفى الأخير الإغلاق من قبل القسم المختص بدون حتى أن يقوم أحد بالاتصال بي أو إبلاغي بالإغلاق أو حتى معرفة رد القسم هذا والغير مسموح لي أن أتواصل معهم!! فقد كنت اكتشف ذلك بنفسي من خلال الاتصالات بموظفي خدمة عملاء الشركة المدعى عليها. وفي تاريخ (--) قام الشركة المدعى عليها بالرد على شكواي هيئة السوق المالية رقم (--)، ليردوا بأنه تمت محاولة التواصل مع العميل الذي هو أنا على الرغم أنهم لم يتواصلوا معي أبداً ولم يتصل بي أحد، طيب أين مالي؟ لا أعلم، طيب أين الإفادة؟ لا توجد إفادة. وعلى العكس أنا الذي أقوم بشكل يومي تقريباً بالاتصال بخدمة العملاء لأعرف أين وصلنا وأين مالي؟ وكل ما أجده منهم

هو جاري العمل، انتظر الوقت المعياري وبعد انتهاء هذه الحجة يكون الرد سأرفع لك تصعيد! أو سأرفع لك تعزيز!!! وللتوضيح هذه الإفادة (تمت محاولة التواصل مع العميل) بعد تقريباً شهر من اتصالاتي عليهم. وللأسف لم يكن هناك إجابة لسؤالي أين هو مالي؟. بيوم (--) تقريباً على ما أتذكر كنت أتصل بخدمة عملاء الشركة المدعى عليها كالعادة لكي أرى إلى أين وصلنا في شكوانا وأخبرتني الموظفة أن هناك رد وتم إضافة مالي وأنه يجب على الدخول على الشركة المدعى عليها وأخبرتها أنني من أيام مضت دخلت ولم أجد شيء، فدخلت لأتفاجأ بوجود مبلغ (150) دولار بالشركة المدعى عليها، وسألتها ما هو هذا المبلغ؟ لأن ما قمت بتحويله هو (266.29) دولار فكيف؟ وكل هذه المدة أكثر من شهر المبلغ بالكامل كان لديهم ماذا يفعل لديهم لا أعلم. هل هناك أرباح لا أعلم. طيب أين باقي حقي وأين باقي مالي؟ لا أعلم للأسف. أنا أقول لا أعلم لأن خدمة العملاء كما أفادوني لا يعلمون وليس لديهم صلاحية إعطائي إيميل أو رقم القسم المختص! لكي أسألهم أين مالي – يبدو أنه ليس من حق صاحب المال أن يتواصل مع القسم المختص فيبدو أن هذه من سياسة الشركة المدعى عليها، وأخبرت موظفة خدمة العملاء بأن ترسل للقسم المختص أن مالي هو (266.29) دولار وطلبت أكثر من مرة أن يتواصلوا معي دون أي استجابة. وفي يوم (--) قدمت طلب للهيئة أن يقوم أحد ممثلي الهيئة بأن يتواصل معي لكي أفهم ماذا يحدث بالضبط، فتواصلوا معي مشكورين، وقمت بشرح كل ما تم شرحه لحضرتكم وتم الإفادة من طرفي بأن هناك (150) دولار وجدتهم بالمحفظة فأخبرني ممثل هيئة السوق المالية بأنه سيقوم بفتح تذكرة بالشكوى لكي أستطيع ان أقوم برفع ما يثبت وجود (150) دولار وقد قمت بذلك فعلاً. ومن ذلك اليوم (--) إلى (--) وأنا بشكل يومي تقريباً أتواصل مع الشركة المدعى عليها وكأني بشحت منهم مالي وحقي أو كأني بطلب منهم منّه أو عطف أو إحسان. وفي يوم (--) وبعد أن قمت بإرسال على الإيميل للشركة المدعى عليها وقمت برفع أكثر من طلب من خلال خدمة العملاء بأن يتصل معي القسم المختص التابع للشركة المدعى عليها أكثر من مره وأرسلت لهم رقمين خاصين بي حتى أقطع عليهم أي مبرر، وقام شخص من الشركة المدعى عليها بالتواصل معي، وكما أخبرني أنه تابع لقسم الشكاوى، وكان السؤال ماهي مشكلتي أو شكواي! يعني بعد ما يقرب الشهرين ونصف تقريباً حالياً يسألوا ماهي مشكلتي! المهم فشرحت له أن لي مبلغ (266.29) دولار أين هم؟ وسألني عن مستند التحويل فأخبرته المفترض أنه موجود لديكم في الشكوى لدى هيئة السوق المالية، وبأنني أرسلته لكم على الإيميل، فسألته إذا أين مالي؟ قال أنه سيرسل شكواي إلى قسم المالية!! وسألته ما هو الوقت المعياري للرد علي؟ أو اعطائي إجابة؟ فكانت إجابته أنه لا يستطيع إعطائي رد لأنها تعود إلى القسم المختص! بمعنى أصح الموضوع مفتوح بلا نهاية، وفى نفس اليوم اتصل الشركة المدعى عليها مرة أخرى على رقمي الساعة تقريباً (3) عصراً، وسألوني عن مستند التحويل وأخبرتهم أين يجدوه، ولا شيء جديد من بعد ذلك. بيوم (--) ولكي أكون صادق أمام الله ومع نفسي ومعكم في يوم (--) فإنني وجدت بمحفظتي بالشركة المدعى عليها قد تم إضافة (110.29) دولار وأتوقع أن الشركة المدعى عليها نفسهم قد لا يعلمون هذه المعلومة وهذا توقع لأن الموضوع تم بدون إعطائي أي معلومة أو شيء فأنا من وجدت ذلك وكان لا بد أن أخبركم بذلك حتى لا أخذ شيء ليس من حقي، وللعلم شكواي تم إحالتها لحضرتكم في نفس اليوم - الخلاصة تم إضافة (150) دولار + (110.29) دولار = (260.29) دولار وذلك بعد (3) شهور اتصالات ومشادات وإلخ. واللي أنا حولته (266.29)

دولار الفرق هنا (6) دولار وهو حقي. أعلم أن المبلغ (266.29) دولار مبلغ بسيط جداً والفرق حالياً بسيط جداً ولذلك قبل أن أتقدم لحضرتكم أرسلت وتواصلت مع الشركة المدعى عليها بأن ننهي هذا الموضوع وإرجاع كامل المبلغ ولن أطلب تعويض عما حدث وننتهي من هذا المسلسل السخيف، فكان ردهم هو التعزيز والتصعيد والرفع مرة أخرى! فأنا لا أريد إلا حقي فقط. وأخبرتهم
أن أمامهم إلى نهاية يوم (--) لإرجاع كامل المبلغ إلى حسابي أو سأبدأ في إجراءات التوجه للجنة الفصل، ولكن يبدو أن الشركة المدعى عليها لا يستمع، سؤال دائماً أسأله خلال هذه المدة.. أين مالي؟ وأين كان؟ بل وإذا لم أتجه لهيئة السوق المالية، ما الذي كان ممكن أن يحدث؟ بل وإذا لم أظل أتواصل مع خدمة العملاء واتصالات بشكل يومي ما الذي كان يحدث؟ طلبي كان بسيط جدا.. وهو أين مالي؟ وأريد مالي فقط. أما الآن وبعد أن وصلنا إلى نزاع فطلباتي قد تغيرت. والآن أتمنى أن يكون ما حدث معي خلال الـ 3 أشهر الماضيين قد وضحت لحضرتكم. وأي توضيحات أخرى لا مشكلة. ملاحظة أو رسالة للقسم المختفي للشركة المدعى عليها الذي لا يتواصل مع أحد حافظوا على حقوق الناس فالشركة المدعى عليها يأخذ حقه قبل أي شيء من رسوم معاملات ورسوم إدارة ورسوم وكل شيء قبل حتى أن يعطي للناس حقوقها إذاً لماذا لا يعطي الناس حقوقهم بمثل سرعته في أخذ الرسوم؟ سؤال سألته كثيراً لهم ولنفسي ولا أجد له إجابة.. لو أن الشركة المدعى عليها يقوم بإرجاع للعملاء حقوقهم بنفس سرعة أخذهم للرسوم ما كنت الآن أرفع خطاب لحضرتكم وكان مالي معي بالكامل من يوم (--) ولم أكن لأنتظر 3 شهور لكي يصلني مالي ناقص. الطلبات: أريد وأطلب وأتمنى حقي كامل المبلغ (266.29) دولار مع التعويض الذي ترونه المناسب. أنا أطالب بالمبلغ لي فهذا حقي وأطلب التعويض لكي يتعلم الشركة المدعى عليها كيفية حفظ حقوق الناس وأن لا يأخذ مال أحد لمدة 3 شهور تقريباً وعند سؤاله أين مالي؟ لا يوجد رد وأنا أتوقع أن لولا ضغط هيئة السوق المالية لم يكن ليصلني الـ (150) دولار ولولا الضغط مني وإخبارهم بالتوجه إلى لجنة الفصل واتصالات كثيرة لم يكن ليصلني بعد ذلك الـ (110.29) دولار ومالي وصل ناقص 6 دولار. فلن يتعلم الشركة المدعى عليها مدى أهمية حق العملاء إلا إذا قام بإرجاع حقي ودفع تعويض. مبلغ التعويض: ما تجدونه مناسباً" (وأرفق ما يستشهد به).

وفي تاريخ (--) تم تزويد الشركة المدعى عليها بنسخة من صحيفة الدعوى ومرافقاتها، مع طلب جوابها عنها.

وفي تاريخ (--) تم التعقيب على الشركة المدعى عليها بطلب الإجابة عن صحيفة الدعوى.

وفي تاريخ (--) وردت الدائرة مذكرة جوابية من وكيل المدعى عليها، جاء فيها ما نصه: "إشارة إلى صحيفة الدعوى المقدمة من المدعي، والتي يطلب بموجبها إعادة مبلغاً وقدره (6) دولار أمريكي، نظير الفارق من استعادة مبلغ التحويل الذي قام به المدعي بمبلغ وقدره (266.69) دولار أمريكي، وتعويضاً تقرره اللجنة نظير التأخر في ذلك – حسب ادعائه – وبالرجوع إلى الإدارات المعنية لدى موكلتي، فإننا نوجز الرد على هذه الدعوى فيما يلي: أولاً: في تاريخ (--)، قام الدعي بتحويل مبلغاً وقدره (266.29) دولار أمريكي إلى حسابه الاستثماري لدى موكلتي. ثانياً: في تاريخ (--)، قامت موكلتي بإيداع مبلغ وقدره (150) دولار أمريكي في حسابه الاستثماري لدى موكلتي، وفي تاريخ (--) قامت موكلتي بإيداع مبلغ وقدره (110.29) دولار أمريكي في حسابه

الاستثماري لدى موكلتي (مرفق). كما نفيد سعادتكم أنه حرصاً من موكلتي على عملائها ووقت اللجنة الثمين، فقد تم التواصل مع المدعي ومحاولة الصلح وإنهاء هذه الدعوى، إلا أن المدعي رفض ذلك. ثالثاً: يتضح مما سبق وجود فارق وقدره (6) دولارات أمريكية، من المفترض أن تودع في حسابه الاستثماري. ولا مانع لدى موكلتي من إعادتها في حسابه الاستثماري لديها".

وفي تاريخ (--) تم تزويد المدعي بنسخة من هذه المذكرة، مع طلب جوابه عنها.

وفي تاريخ (--) وردت الدائرة مذكرة جوابية من المدعي، جاء فيها ما نصه: "شكراً جزيلاً على الاعتراف بأن لي حق من يوم (--) ونحن الآن بصدد التعويض استفسار إذا تكرمتم أين كان مالي كل هذه المادة فكما تفضلتم في إفادتكم قام الشركة المدعى عليها بإيداع مبلغ (110.29) دولار بتاريخ (--) وهذا يؤكد ما قمت أنا بالإفادة به سلفاً فإذا تكرمتم إخباري وإخبار لجنة الفصل أين كان هذا المبلغ خلال هذه المدة؟ ولن أذكر الـ (150) دولار الذي تفضلتم بالإفادة بأنه تم إيداعه بحسابي بعد 4 أيام من حسابي بالشركة المدعى عليها، واستفسار آخر إذا تكرمتم الـ 6 دولارات ماذا تفعل لدى حضرتكم حالياً؟ وأحب وهذا واجب علي أيضاً أن أفيد حضرتكم وبإيجاز بأنني قبل أن أتجه وأقوم برفع الشكوى لهيئة السوق المالية وأيضاً قبل أن أتجه للجنة الفصل في المنازعات كنت قد حاولت التواصل مع الشركة المدعى عليها لحل الإشكالية وإرجاع كامل المبلغ، ولكن وجدت ما قمت بذكره سلفاً، فأنا لم أكن أريد أن أقوم بإضاعة وقت هيئة السوق المالية ولجنة الفصل. استفساري فقط أو توضحي أو التماس للشركة المدعى عليها أو ممثلي الشركة المدعى عليها هل فعلاً حضراتكم تواصلتم معي قبل أو بعد رفع الدعوى إلى لجنة الفصل وحضرتكم قدمت الصلح وأنا رفضت الحل. وأشهد الله عليكم؟ إذا قلتم نعم.. فأنا مصدقكم وسأكذب نفسي ولن أقول أكثر من ذلك، ولن أقول بأنني من حاولت أن أتواصل مع حضراتكم قبل رفع الشكوى بدقائق ولم أجد منكم رد ولن أقول أكثر من ذلك وشكراً لحضراتكم على سعة صدركم. وبالأخير أقدر الشركة المدعى عليها وخدمة العملاء لديها وجميع ممثليها وعلى حرصهم الشديد على حقوق عملائها، ونتيجة حرصهم الشديد على حقوق العملاء نحن الآن لدى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية".

وفي تاريخ (--) وردت إلى الدائرة مذكرة جوابية من المدعي، لم تخرج في مضمونها عما سبق أن قدمه.

وفي تاريخ (--) خاطبت الدائرة الشركة المدعى عليها بطلب تزويدها ببيان يتضمن نوع محفظة المدعي، وعما إذا تم استثمار المبلغ المودع من قِبل المدعي بتاريخ (--) وقدره (266.29) دولار مع ذكر كامل التفاصيل (التاريخ، المبلغ، إلخ..)، وتزويدها ببيان تفصيلي للعمليات التي تمت في محفظة المدعي الاستثمارية، والإفادة عن ماهية المبلغ (265.19) دولار الظاهر في محفظة المدعي، وكذلك تزويدها بمؤشر أداء محفظة نمو رأس المال الاستثماري (ن. ع.) في الشركة المدعى عليها من تاريخ (--) حتى تاريخه.

وفي تاريخ (--) وردت الدائرة مذكرة جوابية من وكيل الشركة المدعى عليها، جاء فيها ما نصه: "إشارة إلى طلب سعادتكم بتزويدكم بعدَّة طلبات؛ فإننا نوردها لكم مع الإجابة عليها في الآتي: أولاً: بشأن طلبكم ببيان نوع محفظة المدعي؛ فنبين لسعادتكم أن محفظة المدعي هي محفظة استثمارية في الشركة المدعى عليها بالدولار (محفظة ن. ع.). ثانياً: بشأن استفساركم هل تم استثمار المبلغ المودع من قبل المدعي بتاريخ (--) مبلغ وقدره (266.29) دولار، مع ذكر كامل

التفاصيل (التاريخ، المبلغ، إلخ..)؟ عليه؛ نجيب سعادتكم بأنه تم استثمار المبلغ على دفعتين الأولى بتاريخ (--) حيث تم استثمار (150) دولار والدفعة الثانية بتاريخ (--) حيث تم استثمار (110.29) دولار. ثالثاً: بشأن طلبكم بتزويدكم ببيان تفصيلي للعمليات التي تمت في محفظة المدعي الاستثمارية؛ فنرفقه للمحفظة محل النزاع (مرفق). رابعاً: بشأن استفسار سعادتكم عما هو المبلغ (265.19) دولار الظاهر في محفظة المدعي؛ فنبين لسعادتكم بأنه إجمالي عائد الاستثمار مع رأس المال في حينه. خامساً: بشأن طلبكم حيال مؤشر أداء محفظة نمو رأس المال الاستثماري (ن. ع.) في الشركة المدعى عليها من تاريخ (--) حتى تاريخه؛ فنبين لسعادتكم بأن مؤشر أداء المحفظة هو (6.67%). كما نودّ أن نبين لسعادتكم بأن موكلتي قامت بإيداع الفارق (6) دولارات أمريكية في محفظة المدعي في الشركة المدعى عليها بتاريخ (--)، وهو الفارق بين المبلغ المحول من العميل بتاريخ (--) إلى محفظته في الشركة المدعى عليها والمبالغ المودعة في محفظته في الشركة المدعى عليها بتاريخ (--) وتاريخ (--)" (وأرفق ما يستشهد به).

وفي تاريخ (--) خاطبت الدائرة الشركة المدعى عليها بطلب تزويدها بالمستندات الداعمة بشأن مؤشر أداء محفظة نمو رأس المال الاستثماري (ن. ع.) في الشركة المدعى عليها مع بيان آلية احتساب نتيجة الأداء البالغة (6,67%)، ومؤشر أداء محفظة نمو رأس المال (ن. ع.) في الشركة المدعى عليها بشكل دوري (وفقاً لآلية تقييم الأداء المعتمدة: يومي، أسبوعي، شهري) خلال الفترة من تاريخ (--) حتى تاريخه، مع تقديم كشف يوضح ذلك على صيغة (EXCEL).

وفي تاريخ (--) وردت الدائرة مذكرة جوابية من وكيل الشركة المدعى عليها، جاء فيها ما نصه: "إشارة إلى طلب سعادتكم في تاريخ (--)، بتزويدكم بالمستندات الداعمة بشأن طلبكم لمؤشر أداء محفظة نمو رأس المال الاستثماري (ن. ع.) في الشركة المدعى عليها مع بيان آلية احتساب نتيجة الأداء البالغة (6,67%) على صيغة(EXCEL) ومؤشر أداء محفظة نمو رأس المال (ن. ع.) في الشركة المدعى عليها بشكل دوري (وفقاً لآلية تقييم الأداء المعتمدة: يومي، أسبوعي، شهري) خلال الفترة من تاريخ (--)، وحتى تاريخه، مع تقديم كشف يوضح ذلك على صيغة (EXCEL)؛ فإننا نوردها لكم في الآتي: نرفق لكم تقرير موضح لأداء محفظة المدعي من تاريخ (--) وحتى تاريخ (--) موضحاً آلية احتساب نتيجة الأداء، وموضحاً لأداء المحفظة بشكل دوري، كما نبين لسعادتكم بأنه لا يمكن لموكلتي (حسب أنظمتها الالكترونية الداخلية) سحب التقرير إلا بصيغة (PDF)" (وأرفق ما يستشهد به).

وفي ضوء ما سبق، وبناءً على المادة (الخامسة والستين) من نظام المرافعات الشرعية التي نصت على أن تكون إجراءات نظر الدعوى والمرافعة فيها كتابةً، قررت الدائرة الاكتفاء بما تم تقديمه، وحجز الدعوى للدراسة والمداولة؛ تمهيداً لإصدار قرار فيها.

الأسباب

حيث إن موضوع الدعوى هو نزاع بين مستثمر ومؤسسة سوق مالية بشأن التأخر في إيداع مبلغ في محفظة استثمارية، فإن هذه الدعوى تُعَدُّ من الدعاوى التي تدخل في اختصاص اللجنة بموجب نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي ذي الرقم (م/30) والتاريخ 1424/06/02هـ وتعديلاته.

ومن حيث الموضوع، فإنه بتأمل الدائرة في أوراق الدعوى وإجابات الطرفين بعد إمهالهما ما يكفي لإبداء وتقديم ما لديهما، تبيَّن لها أن دعوى المدعي تتمثل في قيامه بتاريخ (--) بتحويل مبلغ قدره (266.29) دولار من حسابه الجاري إلى حسابه الاستثماري، إلا أن الشركة المدعى عليها تأخرت في إيداع المبلغ في حسابه الاستثماري؛ إذ تم إيداع جزء من المبلغ قدره (150) دولاراً في تاريخ (--)، وفي تاريخ (--) تم إيداع جزء من المبلغ قدره (110.29) دولار، ولم تحول الشركة المدعى عليها بقية المبلغ حتى حينه، ويطلب إلزام الشركة المدعى عليها بتحويل الفارق بين المبلغ المحول والمبلغ المودع في حسابه الاستثماري، وتعويضه عن حبس ماله طوال الفترة السابقة، وأقرت الشركة المدعى عليها بصحة التحويل، وأفادت بأنه تم تحويل كامل المبلغ للمدعي، وأنها حاولت إبرام الصلح مع المدعي إلا أنه رفض ذلك، وذلك على النحو الوارد في الوقائع.

وباطلاع الدائرة على ملف الدعوى وما قُدِّم فيه من مستندات، تبيَّن لها أن المدعي قام بتحويل مبلغ قدره (266.29) دولار من حسابه الجاري لدى الشركة المدعى عليها إلى محفظته الاستثمارية لدى الشركة المدعى عليها بتاريخ (--). وتبيَّن أيضاً لها أن الشركة المدعى عليها أودعت – من ذلك المبلغ - في المحفظة الاستثمارية العائدة إلى المدعي مبلغاً قدره (150) دولاراً بتاريخ (--)، ومبلغاً قدره (110.29) دولار بتاريخ (--).

وحيث طلب المدعي إلزام الشركة المدعى عليها بأداء الفارق بين المبلغ المحول من حسابه الجاري والمبلغ المودع في محفظته الاستثمارية، وباطلاع الدائرة على سجل عمليات المحفظة الاستثمارية العائدة إلى المدعي، تبيَّن لها أن الشركة المدعى عليها قامت بإيداع مبلغ قدره (6.00) دولارات في حسابه الاستثماري أثناء سير الدعوى في تاريخ (--)، وحيث ثبت للدائرة مما سبق قيام الشركة المدعى عليها بتحويل الفارق بين المبلغين المشار إليهما أعلاه، الأمر الذي تنتهي معه الدائرة إلى الالتفات عن هذا الطلب.

وفيما يتعلق بطلب المدعي تعويضه عن حبس المال، وحيث إن المسؤولية وفقاً للقواعد العامة لا تقوم إلا بتوافر أركانها الثلاثة من خطأ، وضرر، وعلاقة سببية تربط بينهما، ومتى توافرت هذه الأركان قامت المسؤولية، ورُتبت آثارها المتمثلة في تعويض المتضرر.

وحيث قررت الفقرة الفرعية (2) من الفقرة (ب) من المادة (الخامسة) من لائحة مؤسسات السوق المالية أن على مؤسسة السوق المالية الالتزام بمبدأ المهارة والعناية والحرص، وذلك بممارسة أعمالها بمهارة وعناية وحرص، وحيث إن الشركة المدعى عليها مؤسسة سوق مالية مرخص لها في ممارسة أعمال الأوراق المالية مما يوجب عليها بذل المهارة والعناية والحرص أثناء ممارستها لنشاطاتها، الأمر الذي يثبت معه للدائرة خطأ الشركة المدعى عليها بتأخرها في إيداع المبلغ محل الدعوى في حساب المدعي الاستثماري، ويوجب مسؤوليتها عن تعويض المدعي عن حرمانه من استثمار مبلغ (266.29) دولار من اليوم التالي لتاريخ تحويل المبلغ حتى تاريخ تنفيذ التحويل.

وحيث يحق للدائرة بموجب النظام إصدار قرار بالتعويض، ولا يتأتى لها مباشرة هذا الاختصاص ما لم تكن لها سلطة تقدير التعويض الجابر للأضرار، وذلك بحسب كل حالة وما يكتنفها من ظروف وملابسات، فقد قدّرت الدائرة تعويض المدعي عن حرمانه من استثمار المبلغ محل الدعوى بالنظر إلى مؤشر أداء محفظة نمو رأس المال الاستثماري (ن. ع.) في الشركة

المدعى عليها، وضرب هذه النسبة في المبلغ وحاصله هو مبلغ التعويض، وذلك وفق التفصيل الآتي:

أولاً: التعويض عن حبس مبلغ (150) دولار من تاريخ (--) (تاريخ اليوم التالي لطلب التحويل) حتى تاريخ (--) (تاريخ آخر يوم قبل يوم تنفيذ التحويل):

البيان	المبلغ
المبلغ النقدي (بالريال السعودي)	562.50
متوسط أداء مؤشر المحفظة خلال الفترة	-0.3%
مبلغ التعويض (بالريال السعودي)	-1.69

وعليه، يتضح أن المدعي لا يستحق تعويضاً عن حبس مبلغ الـ (150) دولاراً الذي يعادل (562.50) ريال؛ لانخفاض متوسط أداء المحفظة خلال الفترة من تاريخ (--) حتى تاريخ (--).

ثانياً: التعويض عن حبس مبلغ الـ (110.29) دولار من تاريخ (--) (تاريخ اليوم التالي لطلب التحويل) حتى تاريخ (--) (تاريخ آخر يوم قبل يوم تنفيذ التحويل):

البيان	المبلغ
المبلغ النقدي (بالريال السعودي)	413.59
متوسط أداء مؤشر المحفظة خلال الفترة	4.5%
مبلغ التعويض (بالريال السعودي)	18.61

وعليه، يتضح أن المدعي يستحق تعويضاً قدره (18.61) ريال عن حبس مبلغ الـ (110.29) دولار الذي يعادل (413.59) ريال خلال الفترة من (--) حتى تاريخ (--).

ثالثاً: التعويض عن حبس مبلغ الـ (6) دولارات من تاريخ (--) (تاريخ اليوم التالي لطلب التحويل) حتى تاريخ (--) (تاريخ آخر يوم قبل يوم تنفيذ التحويل):

البيان	المبلغ
المبلغ النقدي (بالريال السعودي)	22.50
متوسط أداء مؤشر المحفظة خلال الفترة	5.9%
مبلغ التعويض (بالريال السعودي)	1.33

وعليه، يتضح أن المدعي يستحق تعويضاً قدره (1.33) ريال عن حبس مبلغ الـ (6) دولارات الذي يعادل (22.50) ريال خلال الفترة من (--) حتى تاريخ (--).

وبناءً على ما تقدَّم، يصبح إجمالي ما يستحقه المدعي من تعويض عن حبس مبلغ (266.29) دولار الذي يعادل (998.59) ريال خلال الفترة من تاريخ (--) حتى تاريخ (--)، مبلغاً إجمالياً قدره (19.94) ريال.

ولما تقدَّمَ مِن أسبابٍ، وبعدَ المداولةِ نظاماً، قَرَرت الدائرة الآتي:

إلزام الشركة المدعى عليها بأن تدفعَ للمدعي مبلغاً قدره تسعة عشر ريالاً وأربعة وتسعون هللة (19.94).

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم